

Distr.: General
5 October 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية
حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
الدورة الثامنة

نيويورك، ٩-١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد إلياسون (نائب الأمين العام)

الرئيس: السيد أوه جوون (جمهورية كوريا)

ثم: السيد غيلرمي دي أغويار باتريوتا (نائب الرئيس) (البرازيل)

المحتويات

افتتاح الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف

انتخاب أعضاء المكتب

إقرار جدول الأعمال

تنظيم الأعمال

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيّلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:

Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم
المتحدة. (http://documents.un.org/)



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-09297X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠.

افتتاح الدورة الثامنة لمؤتمر الدول الأطراف

١ - الرئيس المؤقت، تكلم بوصفه نائب الأمين العام، وأعلن افتتاح مؤتمر الدول الأطراف.

انتخاب أعضاء المكتب

٢ - انتُخب السيد أوه جوون (جمهورية كوريا) رئيساً للمؤتمر بالتزكية.

٣ - انتُخب كل من السيد غيلرمي دي أغويار باتريوتا (البرازيل)، والسيد كاردي (إيطاليا)، والسيد فينيد (بولندا)، والسيد مانونغني (تنزانيا) نواباً للرئيس بالتزكية.

٤ - تولى الرئاسة السيد أوه جوون (جمهورية كوريا).

إقرار جدول الأعمال (CRPD/CSP/2015/1)

٥ - أقر جدول الأعمال.

تنظيم الأعمال

اعتماد وتسجيل المنظمات غير الحكومية

٦ - الرئيس: وجّه الانتباه إلى قائمة المنظمات غير الحكومية التي طلبت اعتمادها لدى المؤتمر، وهي القائمة التي عممتها الأمانة العامة على الدول الأطراف في ١١ أيار/مايو ٢٠١٥. وقال إنه يعتبر الدول الأطراف راغبة في الموافقة على تلك الطلبات.

٧ - وقد تقرر ذلك.

٨ - الرئيس: قال إن حماية وتعزيز الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان يمثلان أحد المقومات الأساسية لعمل الأمم المتحدة، وإن قدراً كبيراً من التقدم قد أُحرز بفضل اعتماد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق فئات الأقليات الاجتماعية الضعيفة. وقد قطع المجتمع الدولي في السنوات التسع المنقضية

منذ اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أشواطاً طويلة في سبيل تنفيذها. إلا أن قدراً كبيراً من العمل ما زال متعيناً لإنجازه لتحقيق أهداف الاتفاقية وإقامة مجتمعات متحررة من التمييز والاستبعاد. وينبغي التركيز على ضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات التعليم، والصحة، وتوفير الخدمات، والتوظيف، وكافة مناحي الحياة. والتحدي الذي يواجهه الدول الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها ١٥٤ دولة يتمثل في ترجمة التزاماتها القاطعة إلى أفعال محددة ونتائج ملموسة على أرض الواقع.

٩ - ورغم التقدم المحرز، يلزم بذل جهوداً أكبر لإحداث تغيير في حياة أكثر من بليون شخص يعانون من الإعاقة. وباختتام الفترة المحددة للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، توشك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اعتماد خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي هي خطة جديدة جامعة تشاركية محورها التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، اختار أعضاء المكتب، بالتشاور مع أعضاء المجموعات الإقليمية، الموضوع الشامل للدورة الثامنة للمؤتمر، وهو: "تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥".

١٠ - والموضوع الفرعي الأول - وهو: مراعاة تعميم الإعاقة في مجال الحد من الفقر واللامساواة - موضوع هام يُطرح في الوقت المناسب، لأنه يعترف بالصلة المتبادلة بين الفقر والإعاقة. ويبرز الموضوع الفرعي الثاني - وهو: تحسين بيانات وإحصاءات الإعاقة: الأهداف والتحديات - أهمية جمع ومعالجة واستخدام البيانات والإحصاءات الجيدة لإلهام السياسة الإنمائية ولتقييم ورصد تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة. أما الموضوع الفرعي الثالث، فإنه يعالج ضعف واستبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة، وقد اختير لإبراز الحقيقة المتمثلة في إنقاذ الإدماج أرواحاً عند وقوع الكوارث

١٣ - وقد مثلت اتفاقية ٢٠٠٦ تحولاً مفاهيمياً من النهج الخيري والطبي إلى رؤية للإعاقة قائمة على حقوق الإنسان. وهذا التحول يوفر التوجيه في الاتجاه السليم. وبعد أن أشاد بالدول الأطراف في الاتفاقية البالغ عددها ١٥٤ دولة وبالدول التي صدّقت على البروتوكول الاختياري أو انضمت إليه وعددها ٨٦ دولة، دعا تلك الدول إلى اعتماد قوانين وسياسات تُفعّل الحقوق الواردة في الاتفاقية. وقال إن هذا سيجرّم تلك الحقوق إلى أمر واقع كما سيوفر نهجاً موضوعياً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقبلة استناداً إلى الحقوق. وبالمثل، فقد دعا سائر الدول إلى الانضمام إلى الاتفاقية وتنفيذ أحكامها.

١٤ - وقد استُكملت الاتفاقية بالوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بشأن الإعاقة والتنمية في عام ٢٠١٣، الأمر الذي عكس تعاظم انخراط المجتمع المدني، لا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد وفّرت أيضاً توجيهات واضحة بشأن إنشاء إطار جامع ميسر للتنمية العالمية يقوم على الحقوق.

١٥ - ورحب بالتركيز على تعميم مراعاة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مما يساعد على تقديم حملة "عدم إغفال أحد" وضمان العيش الكريم للجميع. وأعرب عن تقديره لكل من اقترحوا إدراج إشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في أهداف التنمية المستدامة وشجعوا المشاركين في المؤتمر على وضع مؤشرات عالمية تنعكس فيها الحقوق الواردة في الاتفاقية. وقال إن البيانات ستكون لها أهمية بالغة لضمان عدّ الأشخاص ذوي الإعاقة وكذا إدراجهم في الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

١٦ - ويجب أن تكون الاتفاقية هادياً للعمليات العالمية والإقليمية والوطنية على الطريق نحو الأمام. والأشخاص ذوو الإعاقة من أكثر الناس استبعاداً وعزلة في الواقع بجميع مناطق

والأزمات الإنسانية، ووجوب التشاور مسبقاً مع الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم ووجوب إشراك هؤلاء الأشخاص ومنظماتهم في جميع مراحل التنمية. وقال إنه يتطلع إلى استكشاف الخيارات الممكنة لموالات زيادة التعاون والشراكات فيما بين الدول الأطراف، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين للنهوض بالمهمة المشتركة المتمثلة في التشجيع على إدراج الإعاقة في جميع جوانب التنمية والمجتمع.

١١ - السيد إلياسون (نائب الأمين العام): قال إنه يتذكر جيداً اعتماد الاتفاقية عام ٢٠٠٦، أثناء فترة رئاسته للجمعية العامة. وفي ذلك الوقت، وصفها بأنها أول اتفاقية عظيمة الشأن في القرن. والرسالة الأساسية الباقية هي أن كافة البشر متساوون وأن من الضروري مواصلة العمل على تفعيل ذلك التأكيد للكرامة الإنسانية.

١٢ - ومضى قائلاً إن الأيام الثلاثة التالية تمثل فرصة لحصر الإنجازات السابقة والتطلع إلى استراتيجيات للمستقبل. وهذا أمر هام بوجه خاص في عام ٢٠١٥، الذي وصفه الأمين العام، وصفاً مناسباً، وسّماه الأوان المناسب للعمل العالمي. وتعمل الأمم المتحدة على رسم صورة مجتمع جامع منفتح ومستدام للجميع، يهتدي برؤية جديدة للتنمية في السنوات الخمسة عشر التالية، وهي الرؤية التي ستعتمدها الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر. وقد بُنيت خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على أساس ميثاق الأمم المتحدة، الذي صيغ استلهاماً للالتزام الخالد بأن "تؤكد من جديد إيمانها بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية، وأن تدفع بالرفق الاجتماعي قدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جوٍّ من الحرية أفسح".

قائمة على الحقوق وتشمل الأشخاص ذوي الإعاقة ومجتمعاتهم المحلية وتكون الاستفادة منها ممكنة.

٢٠ - وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتأمين حقوقهم من شأنهما تقدّم المجتمع ككل. وقد حان الوقت لكي نُحوّل الاتفاقية التاريخية إلى واقع حيّ يعيش فيه الأشخاص ذوي الإعاقة. ونوعية المجتمع تحددها في نهاية المطاف طريقة معاملته لأشد المواطنين ضعفاً. وهذه هي الرسالة التي تنطوي عليها الكلمتان الأوليان في ديباجة الميثاق، وهما: "نحن الشعوب".

٢١ - السيدة سيسترناس راييس (رئيسة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة): قالت إن كلاً من مؤتمر الدول الأطراف واللجنة مكلف بولاية تتمثل في تعزيز وضوح وشمولية نموذج حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، وإن تعريف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يمثل فرصة فريدة يُدعى أصحاب المصلحة جميعاً إلى المشاركة فيها. وأقرت المتكلمة تأييد الهيئات الأخرى المنشأة بموجب معاهدات لبيانات اللجنة التي تشدد على أهمية إدراج حقوق الإنسان المقررة للأشخاص ذوي الإعاقة في عملية التنمية الاجتماعية. وقد خص تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) بالذكر الإعاقة والأشخاص ذوي الإعاقة في خمسة أهداف، هي: ضمان التعليم الجيد المنصف والجامع؛ وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والجامع المستدام؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وجعل المدن والمستوطنات البشرية جامعة آمنة قادرة على الصمود ومستدامة؛ وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ببناء القدرة وجمع البيانات وتقاسمها.

٢٢ - إلا أن هناك تحديات أساسية ومهماً تنتظر أصحاب المصلحة كافة. أولها هو القيام، بحلول آذار/مارس ٢٠١٦،

العالم، وهناك حاجة إلى العمل العاجل لتقليل الاستبعاد واللامساواة والتمييز.

١٧ - وأثنى على قرار السيدة ديفانداس أغويلار، المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، القاضي بالتركيز على الحق في معايير متساوية مناسبة للعيش. ودعا إلى إيلاء الأولوية لمعالجة ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة، مع تكثيف الجهود لدعم مَنْ يواجهون التمييز المتعدد - لا سيما النساء والفتيات، والشباب المحرومين، والمسنين. وقال إنه ينبغي أن تتيح الرؤية الجديدة للتنمية المستدامة إطاراً للعمل الجسور، الذي يفيد الجميع. وينبغي أن تجعل كل دولة الحق في نظم التعليم الجامعة حقيقة واقعة في حياة جميع الطلاب، بمن فيهم الفتيان ذوو الإعاقة والفتيات ذوات الإعاقة. وشجع الدول الأعضاء كافة على العمل حتى قبل اعتماد الخطة الجديدة.

١٨ - ولفت الانتباه، بوصفه منسقاً سابقاً للأمم المتحدة معنياً بالإغاثة في حالات الطوارئ، إلى الاهتمام بالحاجة إلى تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان في أوقات الكوارث، وفي تحركات اللاجئين، وحالات الطوارئ الإنسانية. وقد أكدت نتائج مؤتمر سينداي العالمي المعني بالحد من مخاطر الكوارث والمشاورات الجارية بشأن مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني أن الأشخاص ذوي الإعاقة قد جرى إغفالهم بنسبة غير منطقية. وأعرب عن ثقته في أن الدول الأطراف ستقوم بدور قيادي في تصحيح تلك الحالة في كافة المجالات.

١٩ - وقال إن المؤتمر ينبغي أن يُستخدم لتعزيز التعاون والشراكات. وينبغي أن تتوحد الدول الأعضاء، والقطاع العام والقطاع الخاص، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، ولا سيما منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، دعماً لتنفيذ الاتفاقية. ويجب أن تتوحد الآن قوى أصحاب المصلحة كافة لإنشاء خطة تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تكون

مواصلة إقامة صلات مع مؤتمر الدول الأطراف، نظراً للدور القيادي الذي يجب أن يؤديه ذلك المؤتمر فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما أن اللجنة مستعدة للتعاون مع المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة وغير ذلك من أصحاب المصلحة.

٢٥ - السيد بالاكريشنا (الرئيس الفخري للشبكة الدولية لإعادة التأهيل المجتمعية): قال إن ما يقرب من بليون شخص في العالم يعانون من شكل من أشكال العجز. وكثيرون منهم فقراء فقراً مدقعاً، لدرجة أنهم يموتون جوعاً. ومع ذلك جاءت لحظة يمكن فيها منحهم الأمل بجرّة قلم. إذ تمثل اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعداً بتغيير يحول مسار حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن تصديق أكثر من ١٥٠ بلداً على تلك الاتفاقية خطوة عظيمة إلى الأمام. بل إن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون ٢٠ في المائة من أفقر الناس في العالم، ولا يكفي الادعاء بأن التدابير التي تستهدف الفقراء مقصود بها كافة الفقراء. وإذا لم يُذكر الأشخاص ذوي الإعاقة صراحة في أهداف التنمية المستدامة فسوف يُستبعدون بسبب التقصير. وبينما قللت الأهداف الإنمائية للفقر بدرجة كبيرة في جنوب العالم حلت قصص النجاح إلى حد بعيد من ذكر الأشخاص ذوي الإعاقة. وهناك فرصة لمعالجة هذه الحالة تتيحها أهداف التنمية المستدامة.

٢٦ - والإحصاءات واضحة: إذ يمثل الأشخاص ذوي الإعاقة ١٦١ مليون نسمة من ٨٠٥ ملايين نسمة يعانون من الجوع على الصعيد العالمي؛ ويمثلون ١٥٠ مليون نسمة ضمن ٧٥٠ مليون نسمة محرومين من مياه الشرب النظيفة؛ وهناك ٣٣ مليون طفل ضمن ١٦٥ مليون طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن؛ و ٤٠٠ ٠٠٠ طفل من مليوني طفل يتوفون كل سنة بسبب الأمراض الممكن اتقاؤها. وهذه أرقام مذهلة، ولا يمكن أن يساورنا الشك في

بوضع مؤشرات قائمة على حقوق الإنسان وتراعي الأشخاص ذوي الإعاقة. ومما لا يتماشى مع التنمية الاجتماعية أن نواصل قياسها بالنتائج المحلي الإجمالي وحده، متجاهلين عوامل أخرى من قبيل المساواة، وعدم التمييز، والعدالة، ومكافحة الفساد، ومرونة نظم الملكية الفكرية، والتسهيلات اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولا بد من استخدام الاتفاقية وما تنطوي عليه من معايير ليكونا بمثابة مبدأ توجيهي.

٢٣ - وثمة تحد ثان هو تقديم المنظور ونموذج حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المقرر عقده في أديس أبابا في تموز/يوليه ٢٠١٥ ضماناً للتمويل المناسب. وقالت إنه بينما يمثل تقرير الفريق العامل خطوة هامة إلى الأمام يتمثل أحد عيوبه في افتقار الهدف المتعلق بالحد من انعدام المساواة إلى غاية تشير إلى الحقوق المدنية والسياسية للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمثل الاعتراف بالمساواة أمام القانون، والأهلية القانونية، والسلامة الجسدية، والحماية من العنف والمعاملة القاسية واللاإنسانية حقوقاً أساسية.

٢٤ - ومن المهم النظر في نموذج الإعاقة المستند إلى حقوق الإنسان في أحداث رفيعة المستوى تنظمها الأمم المتحدة، من قبيل مؤتمرات القمة المعنية بالمسائل الإنسانية وبتغيير المناخ. وإضافة إلى الفئات الرئيسية التسع، ينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة الفئة العاشرة التي تساهم في عمل المنظمة. وينبغي أن تكون الأمم المتحدة منارة هادياً للتنمية الاجتماعية، بوسائل تشمل ضمان الاستفادة من الأنشطة على سبيل الامتثال لما جاء في نشرة الأمين العام المتعلقة بالتشغيل والتيسير للموظفين ذوي الإعاقة في الأمانة العامة للأمم المتحدة (ST/SGB/2014/3). وقد رأت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن من الأمور الأساسية

وضوح قضية الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوفير المساعدة التقنية، وإمكانية الحصول على المسكن اللائق والتحويلات المالية. وأدى القانون الأساسي المتعلق بالإعاقة إلى إنشاء أمانة فنية لإدارة الإعاقة إدارة شاملة. وتلك الأمانة مسؤولة عن تنسيق الأنشطة الحكومية في كافة القطاعات المؤثرة على الأشخاص ذوي الإعاقة، ومسؤولة عن تنفيذ برامج تستهدف إدماجهم إدماجاً تاماً. ومجالات العمل الاستراتيجية الأربعة هي: الإدماج المنتج، الذي يحصل فيه الأشخاص ذوي الإعاقة على المساعدة والمشورة بشأن خطط أعمالهم؛ والإدماج التشاركي، وفيه يشارك الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة المجتمعية، مما يعزز النسيج المجتمعي؛ والجهود الرامية إلى تحقيق التيسير الشامل؛ وإدارة المخاطر إدارة جامعة تستهدف التوعية باحتياجات وتوقعات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات إدارة مخاطر الكوارث.

٢٩ - وقد أدرجت الإعاقة على رأس جدول الأعمال الوطني، لأن الأهداف الإنمائية الوطنية لا يمكن تحقيقها إلا إذا روعيت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وتوقعاتهم. وتشمل السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة استراتيجيات لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع المحلي والأمة. والبلدان النامية قادرة على اتخاذ قرارات مجبذة للإدماج وينبغي أن تستغل إلى أقصى الحدود آليات من قبيل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٠ - السيدة واغندر (نيوزلندا): قالت إن التركيز على إدخال الأشخاص ذوي الإعاقة في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أمر أساسي لضمان إفادة ذلك الإطار كافة شعوب العالم. والأشخاص ذوو الإعاقة يعانون من الضعف الشديد في حالات النزاع، وقد دعت نيوزلندا، بوصفها عضواً بمجلس الأمن، إلى حماية المدنيين، لا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة، في حالات النزاع.

أن الأهداف الإنمائية الجديدة لن تكون فعالة إذا لم تذكر الأشخاص ذوي الإعاقة صراحة. وشمول التنمية لهؤلاء الأشخاص يفيد المجتمع بأسره ويكون مجدياً من الناحية الاقتصادية. ونقص حصائل الأحرار المعزوز إلى تدني مستويات التعليم بين الأشخاص ذوي الإعاقة ومقدمي الرعاية إليهم في بنغلاديش يكلف الاقتصاد كل سنة مبلغاً يقدر بـ ٥٤ مليون دولار. وعلى العكس من ذلك، فإن تأهيل من يعانون في باكستان من العمى غير القابل للعلاج سيؤدي إلى زيادة دخل الأسر المعيشية بما يقدر بـ ٧٢ مليون دولار سنوياً.

٢٧ - وحكى قصة أسرة تعيش على دولار واحد يومياً وأحد أطفال العائلة الثلاثة بحاجة إلى عكازين. وقد ترك العكازان اللذان يلزمهما الشراء والسفر، مما يؤدي إلى فقدان أحرار العمل لبضعة أيام، خياراً صعباً أمام الأسرة، فلما يترك الطفل دون عكازين أو تتضور جوعاً لبضعة أيام كي تشتري العكازين. ودعا المتكلم المنسويين إلى التفكير في كيفية الاستجابة لمعاناة ملايين الأمهات اللاتي لديهن أطفال ذوو إعاقات يواجهون قضايا مماثلة تتعلق بالبقاء على قيد الحياة: فهل ينصحونهم بالانتظار ١٥ سنة أخرى؟ وقال إن من المتعين على الدول الأعضاء أن تضيف مؤشرات وغايات إلى هدف التنمية المستدامة الأول والأهم المتمثل في القضاء على الفقر في كل مكان قضاءً مبرماً. فبجراحة قلم، يمكن أن يؤدي تعديل بسيط إلى احتواء الأشخاص ذوي الإعاقة ومنح الأمل للملايين في شتى أرجاء العالم.

المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاقية

(أ) مناقشة عامة

٢٨ - السيد فاسكونيز (إكوادور): قال إن أحد الانجازات التي حققها بلده في الآونة الأخيرة يشمل تعميم مراعاة الإعاقة في الحياة العامة والسياسة الحكومية بزيادة

٣٥ - السيد الحسين (الأردن): قال إن الكوارث الطبيعية والتراعات تتسبب في اليأس والدمار، وتتسبب في معظم الحالات في معاناة الأبرياء والفقراء من العوز وتخلّف لهم الإعاقات، أو تصيبهم بأي من الأمرين. وفي حالات الطوارئ الإنسانية، يضطر الكثير من البشر إلى مواجهة واقع جديد هو العيش كأشخاص ذوي إعاقة. ولذلك، يجب على الدول الأطراف في الاتفاقية أن تبرز الإعاقة أكثر مما هي عليه الآن وأن تُحدث تحولاً في خبرات مجتمع المعوقين وفرصة تحقيق ذلك تتمثل بالضبط في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومسودة أهداف التنمية المستدامة جيدة، إلا أن الحاجة تدعو إلى إدراج هدف يتركز على الإعاقة حصراً، ضماناً لتعميم مراعاة الإعاقة. كما ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة واضحة. لأنه إذا كانت الأهداف مفرطة في الغموض، ازداد خطر تهميش المعوقين أو إساءة فهم الأهداف. وقد انتظر الأشخاص ذوو الإعاقة في معظم البلدان لفترة طويلة بانتظار نتائج ملموسة، ولن يرضوا بأهداف سامية على الورق. والبشرى التي أتت بها الاتفاقية تتمثل في استفادة المعوقين من التمتع التام، وعلى قدم المساواة، بكافة حقوق الإنسان والحريات، واحترام كرامتهم القطرية.

٣٦ - السيد أتيل (سيراليون): قال إن فيروس الإيبولا ما زال يمثل عائقاً للجهود الرامية إلى جعل سيراليون مجتمعاً صديقاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم الإيبولا، أبدت سيراليون التزامها بصكوك حقوق الإنسان ومعاهداتها واتفاقياتها، مع التشديد بوجه خاص على الاتفاقية. وقد اعتمدت في ٢٠١١ قانون بشأن المعوقين، وتوجد لدى اللجنة الوطنية للأشخاص المعوقين خطة عمل خمسية لتوجيه تنفيذ البرامج والأنشطة المتصلة بالإعاقة. وقد أدرجت مسائل الإعاقة في المرحلة التمهيديّة للتعداد الوطني، وتوجد سياسة تعليمية جديدة تقتضي إنشاء المنحدرات والأشكال الأخرى للأجهزة المعاونة في كافة مؤسسات التعليم العام. وبالمثل،

٣١ - وقد ساعد على نهاء حقوق الإعاقة إنشاء تجمع، في إطار المؤتمر العالمي للشعوب الأصلية، مؤلف من أشخاص ذوي إعاقة منتمين إلى الشعوب الأصلية؛ وتزايد الاعتراف في منطقة المحيط الهادئ بأهمية التصديق على الاتفاقية وتنفيذها. وقد شارك أشخاص ذوو إعاقة وهيئات حكومية في تصميم خطة عمل نيوزلندا بشأن الإعاقة في الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨، بينما أُشرك 'تحالف الاتفاقية'، وهو مجموعة منظمات تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، في آلية الرصد المستقلة.

٣٢ - وتخطو الحكومة خطوات لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة شأنهم شأن غيرهم من أبناء نيوزلندا بفرص عمل معقولة؛ وهي تغيّر الطريقة المتبعة لتلقي الأشخاص ذوي الإعاقة الدعم والخدمات فيما يتعلق بالإعاقة لكي يتحقق لهم الحد الأقصى من الاختيار والتحكم.

٣٣ - السيدة إيفيل (باربادوس): قالت إن حكومتها قد دشت في تموز/يوليه ٢٠١٤ لجنة رصد وطنية معنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد استعرض أعضاء اللجنة، الذين تتوافر لديهم مهارات فنية متنوعة، مسودة تشريع في مجالات التمييز، ومعايير البناء، وسلامة الطرق بهدف تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي القريب العاجل، سيستعرض محفل لأصحاب المصلحة الرئيسيين مسودة التشريع كما سيقدم توصيات.

٣٤ - ولا يمكن الحد من الفقر إلا بالتمكين. وتعميم مراعاة الإعاقة يلزمه نهج مشترك بين القطاعات وتحول نمطي. إلا أن هناك نقصاً في البيانات الموثوقة بشأن الإعاقة نتيجة لعدم كفاية القدرة الإحصائية. وقد تضاعفت الجهود الرامية إلى الحد من الفقر واللامساواة والاستبعاد بجملة أمور، منها تحديد إطار السياسة الاجتماعية الذي يوجّه التنمية والأنشطة الاجتماعية. ويجري تشجيع إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، على كافة المستويات.

بشأن تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني وفي مجال التعاون الإنمائي الألماني، وذلك بالتشاور مع المعوقين.

٣٩ - السيدة بارالت (السويد): قالت إن السويد أجرت مع اللجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٤ حواراً هو الأول من نوعه وكان مفيداً وملهماً إلى حد بعيد. وتولي الحكومة السويدية أهمية كبرى للاتفاقية، وقد أخذت تضع الأسس لاستراتيجية جديدة بشأن الإعاقة تستند إلى الاتفاقية وإلى الملاحظات الختامية المقدمة من اللجنة. وتستند بعض التدابير الملموسة التي نفذتها الحكومة إلى توصيات اللجنة، وهي تشمل تدشين الوكالة السويدية للمشاركة فيما يختص بحملة إعلامية تتعلق بحقوق المعوقين وتهدف إلى منع التمييز. والتيسير المادي وحده لا يكفي لتمتع المعوقين بحقوق الإنسان المقررة لهم تمتعاً تاماً. وحق العمل على قدم المساواة، عملاً بالمادة ٢٧ من الاتفاقية، أمر يدعو للقلق البالغ، لأن العمل مهم للاندماج والمشاركة في المجتمع.

٤٠ - وأشارت إلى الالتزامات المقطوعة في الوثيقة الختامية للمجتمع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية، لا سيما أهمية إشراك المعوقين في إعداد الخطة الناشئة المسماة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي تنفيذها ورصدها. ويجب أن تحقق الخطة الجديدة نتائج لمصلحة الجميع وأن تزيد من المساءلة. ولا ينبغي إغفال أحد. والقدرة على تقييم الاحتياجات وتحليل العوائق، فضلاً عن قياس التقدم والتنبؤ بالتحديات، كلها أمور شديدة الأهمية. ولذلك، تدعو الحاجة إلى وضع إطار متناسق للرصد. ويجب توفير بيانات إحصائية مصنفة حسب الإعاقة والنوع الجنساني، وذلك لمعالجة احتياجات المعوقات من النساء والفتيات والمعوقين من الرجال والفتيان. وينبغي أن تغتنم الوفود فرصة انعقاد المؤتمر كي توحد جهودها وتوالي مناقشة طريقة تحقيق هذه الأهداف.

توجد سياسة وطنية معنية بالإعاقة والانتخابات من شأنها تشجيع اشتراك المعوقين في العملية الانتخابية، وقد وفر برنامج شبكة الأمان الاجتماعية ما يلزم لهؤلاء الأشخاص.

٣٧ - وكان لفيروس الإيبولا تأثير اقتصادي واجتماعي وإنساني فادح، ولكن الصدمة التي تلقتها الفئات المحرومة كانت بالغة القسوة. ولذلك، فإن تدابير الحماية الاجتماعية التي أدخلتها حكومتنا لا تخفف فحسب من آثار الفقر بل تنتشل أيضاً الفئات المحرومة من وهدة الفقر. وينبغي أن تؤسس خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على مبدأ المساواة الأساسي وأن توفر إطاراً عالمياً شاملاً يمكن الاستفادة منه. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن توفر بيئة مواتية غنية بالموارد والدعم لاشتراك الدول، صغیرها وكبیرها. ولذلك، ينبغي أن يوفر الشركاء الإنمائيون كلاً من الدعم المالي والدعم التقني في صورة خبراء معنيين بالاحتياجات الخاصة، من قبيل مدربي لغة الإشارة ومدربي التوجيه، ومدربي التحرك. ومن المأمول إدراج الإعاقة بصورة صريحة في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأجل تحقيق التنمية للجميع.

٣٨ - السيدة بنتل (ألمانيا): قالت إن ألمانيا حققت قدراً طيباً من التقدم. ففي آذار/مارس ٢٠١٥، نظرت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في تقرير ألمانيا الأولي وقدمت أكثر من ٦٠ توصية. وقد أطلقت الاتفاقية نقاشاً داخل المجتمع الألماني بشأن الطريقة التي بفضلها يستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين بلا إعاقة العيش سوياً، لا سيما في ميادين التعليم والتدريب والتشغيل وتخطيط المجال العام. وتشمل أهم المشاريع في هذا المجال اعتماد قانون اتحادي للمشاركة يساعد المعوقين على تحقيق تقرير المصير، وتعديل قانون تكافؤ الفرص للمعوقين بتدابير من قبيل إنشاء هيئة للوساطة تسوّي حالات التمييز؛ وجاري وضع خطة عمل

والرعاية الصحية، والأجهزة المعاونة، والتدريب. كما تتعاون الحكومة مع اتحاد غانا للمعوقين لأجل التوسع في طائفة إجراءات لمعالجة احتياجات المعوقين.

٤٤ - كما يتعاون المجلس مع صندوق غانا الاستثماري للاتصالات الإلكترونية من أجل تنفيذ مشروع ريادي لتشغيل المعوقين يقدم التدريب في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يزيد فرص التشغيل اللائق. وقد سُجل جميع الأشخاص المعوقين في غانا في قاعدة بيانات يهتدي بها صناع السياسات عند تصميم البرامج؛ كما يقوم المجلس بحملة توعية وتثقيف جماهيريين لمكافحة المعتقدات والمواقف الثقافية السلبية القائمة.

٤٥ - واتسمت جهود الدولة الرامية إلى معالجة التحدي المتمثل في استبعاد المعوقين، لا سيما النساء والفتيات، في مجال التعليم، بمجانية التعليم الأساسي وتوفير المرافق الخاصة في مؤسسات التعليم الثانوي والجامعي لضمان إيجابية التجربة التربوية. وفضلاً عن ذلك، أنشأت الحكومة مدارس تعليم خاص للأطفال الذين تمنعهم إعاقاتهم من الالتحاق بالمدارس العادية؛ كما نفذت شعبة التعليم الخاص التابعة لوزارة التعليم، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، برنامجاً ريادياً ووضعت سياسة تعليم جامع لضمان حصول الأطفال المهمشين على التعليم النظامي. وتمشياً مع القانون ٧١٥ لسنة ٢٠٠٦، يقدم عدد من المؤسسات العامة منحدرات الطرق والأرصعة والمصاعد، ومواد القراءة الميسرة، وترجمة لغة الإشارة ترجمة شفوية، أثناء الأحداث العامة وإذاعة نشرات الأخبار التلفزيونية.

٤٦ - وإضافة إلى التدابير العديدة المنفذة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وزيادة إدماجهم، تبذل الحكومة، التي تضم في صفوفها وزيراً يعاني من إعاقة بصرية، قصارى جهدها لتغيير المبركات والمواقف السلبية الباقية ضد الإعاقة

٤١ - وترحب السويد باشتراك المكلفة الجديدة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وهي المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في الأعمال التحضيرية المؤدية إلى اعتماد خطة تنمية دولية جديدة. والوفد السويدي يتطلع إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة الهادف إلى اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهو يشدد على أهمية إنشاء عملية شاملة لمسائل الإعاقة فيما يختص بخطة شاملة حقاً لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٢ - السيد أكن (غانا): قال إن حكومته قد شرعت، بعد التصديق على الاتفاقية، في إجراءات لمعالجة التحديات التي يواجهها المعوقون، الذين يمثلون ثلاثة في المائة من السكان. وهي تهدف بصورة خاصة إلى تهيئة البيئة المناسبة لهم بتنمية إمكاناتهم بالكامل والاشتراك في التنمية العامة للبلد. والقانون ٧١٥ لسنة ٢٠٠٦، وهو قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، ينص على إنشاء إطار قانوني لتعزيز وحماية حقوق المعوقين، كما أنشأ المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل إعداد سياسات وبرامج ذات صلة لتسهيل تنفيذ القانون.

٤٣ - وقد أدمج المعوقون في الاستراتيجيات الوطنية للحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر. وبموجب برنامج التمكين من كسب العيش درءاً للفقر، يتلقى أكثر من ٢٣ ٠٠٠ شخص معوق تحويلات نقدية؛ وفي عام ٢٠١٣، خُصص أكثر من ١,٥ مليون دولار للمستحقين، الذين كانوا مسجلين أيضاً في إطار برنامج التأمين الصحي الوطني وكان بمقدورهم الحصول على الرعاية الطبية مجاناً. وخصصت غانا عن طريق الصندوق المشترك لجمعيات المقاطعات (المجالس النيابية للمقاطعات)، الذي يخضع للرصد المستقل من قبل المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة، اثنين في المائة من إجمالي دخلها القومي للأشخاص المعوقين الأشد ضعفاً في دوائر الحكم المحلي، بحيث تتيح إمكانية الاستفادة من التعليم،

٤٩ - كما تعزز الحكومة البحث والاستحداث بشأن مختلف جوانب الإعاقة، بما في ذلك الخدمات، والنماذج والبرامج، والدعوة، والتدخل المبكر، والتعليم، والتدريب المهني، والعيش المستقل للبالغين. وهي تضطلع أيضاً بأبحاث متعلقة بالعمل التطبيقي لتحسين نوعية حياة المعوقين، ودراسات الإعاقات الحرجة، ودراسات الاتقاء والتفشي، وإدماج مناهج حقوق الإنسان والمناظير القانونية والاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، تنفذ الحكومة عدداً من البرامج في إطار الخطة الخمسية السابعة؛ وقد دشنت خطة عمل وطنية لتوفير التدريب المهني، بشراكة مع أصحاب مصلحة متنوعين، للمليونين ونصف المليون من المعوقين بحلول عام ٢٠٢٢؛ كما استُهلّت على الصعيد الوطني حملة شديدة الأهمية للتركيز على تيسير النفاذ العام في البيئة القائمة، والنقل، وشبكات الإعلام والاتصال.

٥٠ - وتوفر الدولة الدعم المالي للمعوقين مباشرة، عن طريق برامج توفر أجهزة راقية لزيادة التيسير للمعوقين، وعن طريق مساعدة المنظمات غير الحكومية بغرض التأهيل، والتعليم، والتدريب المهني. وفضلاً عن ذلك، اتخذت مبادرة كبرى للتوعية بالحقوق القانونية للمعوقين وتعزيزها. ومن أجل المواءمة بين التشريع وأحكام الاتفاقية، طُرح في البرلمان قانون جديد باسم قانون الأشخاص ذوي الإعاقة. وعند سنّ ذلك القانون، فإنه سيؤدي، في حملة أمور، إلى زيادة حقوق المعوقين وحمايتهم من التمييز؛ وسييسر الإدماج والحصول على الرعاية والعلاج، وسيعزز آليات الإنفاذ. وما تزال الهند ملتزمة بتهيئة بيئة مواتية كي يتمكن كافة المعوقين من التمتع بحقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم وتفعيل إمكاناتهم تفعيلًا تاماً. وأضاف قائلاً إن تقرير الهند الأولي سيقدم في القريب العاجل إلى اللجنة، وفقاً للمادة ٣٥ من الاتفاقية.

والمعوقين. وهي تسعى جاهداً أيضاً لمعالجة النقص الشديد في الموارد التقنية والمالية الذي يديم أوجه القصور في البيئة القائمة. وتعتزم الحكومة تحسين إمكانية الوصول الفعلي، وتدريب مترجمي لغة الإشارة الشفويين، وتوفير وثائق ميسرة بدرجة أكبر، والعمل على إعداد معايير تصميم ميسرة. وهي ستواصل الدعم للتمتع التام بحقوق المعوقين، وذلك بإقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين، بما فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، لتحقيق أهداف الاتفاقية.

٤٧ - السيد فيرما (الهند): قال إن الدستور الهندي يكفل المساواة والحرية والعدالة الكرامة لجميع الأفراد. وهذا يعني مجتمعاً شاملاً للجميع، بمن فيهم المعوقون البالغ عددهم ٢٦,٨ ملايين شخص. وتتصل المادة ٤١ من الدستور بالموضوع اتصالاً شديداً، إذ تنص على الحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في المساعدة العامة في حالات البطالة والشيخوخة والمرض والإعاقة.

٤٨ - ولتنفيذ السياسة وضمان تكافؤ الفرص، وحماية الحقوق، والمشاركة الاجتماعية للمعوقين، أنشأت الهند لجنة التنسيق المركزية، وهي آلية لتنسيق الأعمال التي تركز على المعوقين واستحقاقهم المنشأة بموجب قانون المعوقين (تكافؤ الفرص، وحماية الحقوق، والمشاركة التامة) لسنة ١٩٩٥. وأدت جهود مشتركة إلى إنشاء بنية أساسية واسعة النطاق عبارة عن مؤسسات ومراكز تأهيل شتى على كل من الصعيد الوطني والصعيد الإقليمي وصعيد المقاطعات، وقدمت تلك المؤسسات والمراكز دورات تدريبية لتلبية احتياجات المعوقين. وأنشأت الحكومة مؤسسات وطنية متخصصة في مختلف أنواع الإعاقات، وعدداً من المراكز الإقليمية المركبة لأجل الأشخاص المعوقين، وذلك تعزيزاً للبحث والتدريب وتقديم الخدمات للمعوقين؛ وهي تنشئ الآن مراكز وطنية مميزة تتخصص في المجالات ذات الصلة.

الباحثين عن وظائف، والموظفين المعوقين، من التمييز وتكفل إمكانية الحصول على دعم معقول للإسكان.

٥٤ - ويلزم مزيد من العمل للتوسع في هذه الفرص جغرافياً ومعالجة التهميش المركب الذي تعاني منه فئات معينة. كما يلزم مزيد من العمل لضمان إدراك المعوقين لحقوقهم واستحقاقاتهم والجهة التي يتجهون إليها للتظلم. وسيوافق مجلس الوزراء قريباً على السياسة الوطنية المتعلقة بحقوق الإعاقة. وهي السياسة التي تمثل خطوة كبرى فيما يتعلق بترجمة الاتفاقية إلى قانون وطني، وسيُلي ذلك إعداد تشريع يكفل الحق في المساواة والكرامة والاعتماد على النفس؛ وتعزيز نظم الحوكمة والنظم الإدارية؛ وتوفير نهج لاستعراض التشريعات القائمة وإعداد قوانين جديدة؛ وتعزيز المساءلة وإعمال الحقوق.

٥٥ - وأعربت المتكلمة عن امتنانها للأمم المتحدة ووكالاتها بسبب الدعم التقني والمالي المستمر الذي مكن جنوب أفريقيا من تعزيز سياستها وأدائها التشريعية والميزانية والرقابية والتقييمية الهادفة إلى تسريع تساوي النتائج التي يحققها الأشخاص المعوقون. كما دعت الوفود الحاضرة إلى دعم اليوم الدولي للتوعية بالمهق، الموافق ١٣ حزيران/يونيه. وقالت إن المواطنين المصابين بالمهق يحتاجون إلى دعم وحماية على المستويين الفردي والجماعي. وهذا من شأنه تعزيز شعورهم بالأمان، وإنهاء خطاب الكراهية، وتحسين فرص حصولهم على ما يناسب من خدمات صحية، وتعليم، وفرص للعمل. وأعلنت أن جنوب أفريقيا تؤيد أهداف التنمية المستدامة بصيغتها الراهنة وتدعو إلى عمل جماعي ومساءلة فيما يختص بحماية وتعزيز مصالح وحقوق المعوقين فيما يختص بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٦ - تولى الرئاسة السيد غيلرمي دي أغويار باتريوتا، (البرازيل)، نائب الرئيس.

٥١ - السيدة بوغويين - زولو (جنوب أفريقيا): قالت إن من الواجب تقاسم مهمة الحد من اللامساواة والقضاء على الفقر في صفوف المعوقين وأسرهم. وهذه مسؤولية لا يمكن أن تُختص بها الدول الأطراف، وبضغ إدارات حكومية، ومنظمات المعوقين وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية.

٥٢ - ولأن جنوب أفريقيا مجتمعها ديمقراطي يتمتع فيه المعوقون بالمساواة في الحقوق مع سائر المواطنين، فقد اتخذت عدداً من تدابير الضمان الاجتماعي الشامل سعيًا إلى القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجميع في النتائج. ويستطيع المواطنون والمقيمون المعدمون الحصول على مساكن حكومية مدعومة، سواء بالتملك أو الاستئجار؛ كما يحصل المعوقون على دعم تكميلي تفضيلي يتقرر على أساس احتياجاتهم المعقولة المتعلقة بالإسكان. وفضلاً عن ذلك، فإن الأسر المعيشية جميعها يمكنها الحصول مجاناً على خدمات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية والخدمات البلدية. وكافة الأطفال المعوقين الذين تقل أعمارهم عن السادسة يمكنهم الحصول مجاناً على الرعاية الصحية، بما فيها خدمات التأهيل والأجهزة المعونة.

٥٣ - وتصرف الدولة منحة إعاقه نقدية كل شهر لكل من البالغين المعوقين والأطفال المعوقين، بما في ذلك المحاربون القدامى، وذلك فضلاً عن منح لمقدمي الرعاية. وحيثما أُتيحت شبكات للنقل العام، يحصل المعوقون على حق استخدامها برسوم مدعومة. كما يحصل الطلاب المعوقون المعوزون المقيدون بمؤسسات التعليم الجامعي والتدريب المهني على طائفة كبيرة من منح الدعم المعقولة المخصصة لأغراض السكن، ومنها الأجهزة والتكنولوجيات المعونة والمساعدة الشخصية؛ كما تقدم مؤسسات التعليم العالي دعماً في هذا الصدد. ويمكن أن يطالب دافعوا الضرائب المعوقون أو معالوهم المعوقون بكافة المصروفات المتعلقة بالإعاقة. وإضافة إلى ذلك، فإن سياسات العمل الإيجابي تحمي المعوقين

٥٩ - ومن شأن وجود خطة وطنية تركز على التيسير في البيئة المادية والمعلومات والاتصالات أن تعزز التكيف المعقول وتكفل ما يلزم لإجراء أبحاث في مجال الأجهزة والتكنولوجيات المعاونة. وإضافة إلى ذلك، رسمت الحكومة سياسات لزيادة معدل التشغيل المنخفض نسبياً في صفوف المعوقين. وتلك السياسات متصلة أيضاً بنجاح التنمية المستدامة والمجتمعات الشاملة للجميع. ومن المهم الاعتراف بالمعوقين لا كمجرد مستحقين بل كعناصر إنمائية أيضاً.

٦٠ - السيدة كاروانا (مالطة): قالت إن التحول النمطي غير المعقول الذي أحدثته اعتماد الاتفاقية وبروتوكولها الإضافي قد أثر تأثيراً متوالياً على كافة المؤسسات الرئيسية، مما خلق استعداداً للتحول من اتباع نهج طبي إزاء الإعاقة إلى نهج أعم ذي طابع اجتماعي يستند إلى الحقوق. وقد حاولت مالطة محاكاة النموذج الذي تبنته الأمم المتحدة، وذلك بوضع حقوق المعاقين على رأس جدول أعمالها ولم تشمل أصحاب المصلحة كافة، مع جعل المعوقين القوى المحركة للقضية.

٦١ - وعلى مدى سنتين، ظلت مالطة تعزز توفير الخدمات. وقد سنت الحكومة قوانين جديدة وعززت الإطار القانوني القائم لضمان تمتع المعوقين بنفس الحقوق والفرص المتاحة لأي شخص آخر ولتوفير الأدوات اللازمة لمكافحة التمييز الذي يزيد حالات المعوقين وأسرهم سوءاً على سوء. والآن، يخضع للاستعراض قانون تكافؤ الفرص (للأشخاص ذوي الإعاقة) لسنة ٢٠٠٠، كما جرى تعزيز قانون الأشخاص المعوقين (التشغيل) لسنة ١٩٦٩ بالنص على حوافز لأصحاب الأعمال وللمعوقين العازفين عن الانضمام إلى القوى العاملة. وقد نفذت الحكومة قانون الوصاية لسنة ٢٠١٢ والتشريع المنظم للصناديق الاستثنائية والمؤسسات وسنت تشريعاً بشأن التمثيل في الهيئات الصانعة للقرارات. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، وافق مجلس الوزراء على قانون

٥٧ - السيدة أنغوريانو (رومانيا): قالت إن ٢٠١٥ هي سنة الفرص وينبغي بذل قصارى الجهود لضمان اعتماد خطة إنمائية تُحدث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥ وتكون هادئة للسياسات والأنشطة في السنوات الخمسة عشر التالية. ولأن من المستهدف عدم إغفال أحد، ينبغي إيلاء الاهتمام للمعوقين، الذين يتعرضون في حالات عديدة إلى أشكال تمييز متعددة. وتنفذ رومانيا أحكام الاتفاقية بهدف معالجة الصلة بين الإعاقة والفقر واللامساواة والاستبعاد ويهدف تخطي الحواجز. وتحقيقاً لهذه الغاية، اتخذت الحكومة تدابير لتعزيز قدرتها الإدارية، حيث أنشأت في شباط/فبراير ٢٠١٥ السلطة الوطنية المعنية بالمعوقين، وهي هيئة متخصصة مسؤولة عن تعزيز تنفيذ الاتفاقية وحمايته ورصده.

٥٨ - وقد بُذلت جهود معتبرة لتعميم مراعاة مكافحة التمييز على أساس الإعاقة ولتعزيز تكافؤ الفرص وتكافؤ فرص الحصول على الخدمات في كافة الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية المؤثرة على المعوقين. وسوف تُتخذ إجراءات معينة لتعزيز هذه الاستراتيجيات، التي تركز على قضايا تشمل حقوق الطفل، والتعليم، والإدماج الاجتماعي، والرعاية الصحية، واليسر، والتشغيل. وقد أعدت في هذا الصدد أول استراتيجية وطنية مستندة إلى الاتفاقية، وهي بعنوان "مجتمع بلا حواجز للمعوقين" وتغطي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠، وذلك بمساهمة قيمة من المعوقين ومنظماتهم. وأحد الالتزامات المقطوعة كجزء من الاستراتيجية الوطنية هو الالتزام بإنشاء شبكة خدمات مجتمعية غير مؤسسية تساعد على تعزيز الاستقلال الذاتي للمعوقين بينما تمنع العزل وتحترم حقوقهم. وفي الوقت الراهن، تحدد رومانيا المسار الزمني والإجراءات اللازمة للانتقال من نظام قائم على الرعاية المؤسسية إلى نظام مجتمعي. وسيجري تشجيع السلطات المحلية على رسم خططها المتعلقة بالخدمة المجتمعية.

ينبغي تعزيز دور اللجان الإقليمية. وينبغي إشراك منظمات المعوقين في هذه العمليات كافة. وبالإضافة إلى الضمانات الدستورية التي تحمي المعوقين، فإن الهدف من قانون الإعاقة المعتمد في ملاوي عام ٢٠١٢ قد تمثل في توطيد الاتفاقية وضمان تمتع المعوقين، في جملة أمور، بتكافؤ الفرص. وتُعد الوزارة الحكومية المسؤولة عن القضايا المتصلة بالإعاقة استراتيجية وطنية لتعميم مراعاة الإعاقة، وذلك بإنشاء مؤسسات وطنية تشمل لجنة تنسيق وطنية معنية بالإعاقة؛ وبناء قدرة قطاعية عن طريق التدريب على تعميم مراعاة الإعاقة؛ ووضع خطة عمل وطنية متعددة القطاعات تعنى بالأطفال المعوقين؛ وإدماج القضايا الناشئة مع السياسة الوطنية المتعلقة بتحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين.

٦٥ - إلا أن تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالمعوقين يواجه أيضاً تحديات، تشمل انتهاكات جسيمة لحقوق الأشخاص الذين يعانون من المَهَق. وكان رئيس الجمهورية على رأس القائمين بإدانة تلك الفضائح. وأنشئت لجنة توجيهية وطنية متعددة القطاعات لأجل تنفيذ خطة أنشطة استراتيجية تشمل التعليم والتوعية؛ والأمن الداخلي المكثف، والأبحاث الاستقصائية، وتعزيز إدارة العدالة ودعم الضحايا؛ وإعمال القوانين المتعلقة بالانتحار في الأعضاء البشرية، وبناء قدرات رابطة الأشخاص الذين يعانون من المَهَق، بدعم من الشركاء الإنمائيين في بعض الحالات. وقد أكملت حكومة ملاوي تقريرها الأولي والثاني بشأن تنفيذ الاتفاقية، وستقدمهما إلى اللجنة في الوقت المناسب.

٦٦ - السيد نيتراي (هنغاريا): قال إن بلده كان من أول المصدّقين على الاتفاقية، وإن خبراء هنغاريين مؤهلين تأهيلاً عالياً أخذوا يشاركون في أعمال اللجنة منذ اللحظة الأولى. وينبغي أن تكون الاتفاقية أكثر من قاعدة قانونية وأن تكفل اعتبار قضايا الإعاقة جزءاً لا يتجزأ من الفكر العام. وفي

يقضي بدمج الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري في القانون الوطني، مما يوفر إطاراً قوياً للحماية من التمييز وللاتصاف أمام المحكمة الدستورية، وذلك فضلاً عما هو موجود من سبل الانتصاف ونظم الرصد.

٦٢ - ورغم ذلك، واجه المعوقون صعوبة قصوى في العثور على عمل وكانوا الأكثر تعرّضاً للتحديات الاجتماعية وخلافها من التحديات. وبُنيت الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالإعاقة، المقرر تدشينها في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥، على السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة وأريد بها حماية المعوقين من التمييز والإيذاء وإساءة المعاملة، وتعزيز خدمات الدعم. وبدأت الحكومة تجميع البيانات اللازمة لتحديد احتياجات هذه الجماعة وتتبع تلك الاحتياجات. ولا يمكن حدوث تقدم بدون البيانات التي من هذا القبيل، وسوف تكون قاعدة البيانات الوطنية مصدراً هاماً للمعلومات اللازمة للسياسات القائمة على الأبحاث.

٦٣ - ولكي لا يُغفل أحد، فإن من الأهمية بمكان مواصلة السعي الجاد للتوصل إلى خطة إنمائية مبسطة مستجيبة جامعة لأجل فترة ما بعد ٢٠١٥، ولضمان الشفافية في جميع المؤسسات. وتلتزم حكومة مالطة بالحفاظ على مستوى معيشة المعوقين ونوعية حياتهم وتعزيز ذلك المستوى وتلك النوعية، كما تلتزم بكفالة الانتصاف في المجتمع لصالح الجميع.

٦٤ - السيد كاتوبولا (ملاوي): قال إن الاتفاقية توفر منظوراً عالمياً جديداً بشأن الإعاقة باعتبارها قضية حقوقية وإنمائية، وإن من المتعين الاعتراف بإسهامات المعوقين في النمو الوطني. ومن شأن إدماج الأهداف والمؤشرات المرتبطة بالإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يساعد جميع الدول الأعضاء على التركيز على الإعاقة بدرجة ملموسة أكثر من ذي قبل وإتاحة الفرصة لمناقشات على الصعيدين الوطني والدولي وتمتد حتى الصعيد الإقليمي والقاري. كما

والتماسك الاجتماعي، دون تمييز. ويمثل التعليم والتشغيل والرعاية الصحية شروطاً مسبقة للاشتراك التام في حياة المجتمع، ولكن هناك أيضاً حاجة إلى تغيير في المواقف. وشهدت بولندا تغييرات إيجابية، نتجت أساساً عن الجهود التي بذلها المعوقون أنفسهم. وقد مولَّ أرباب العمل والدولة والاتحاد الأوروبي الأنشطة الرامية إلى مشاركة المعوقين مشاركة تامة. وسوف تركز بولندا من الآن فصاعداً على زيادة المهارات الاجتماعية وإمكانية الاستفادة بالمعلومات والخدمات على الإنترنت. والمبدأ الرئيسي هو ضرورة إشراك منظمات المعوقين في تخطيط وتنفيذ المشاريع التي تؤثر عليهم. كما تعتمد السلطات على المنظمات غير الحكومية الممثلة للمعوقين على الصعيد المحلي لأجل تنظيم الأنشطة وإعداد التشريعات الجديدة. والمجتمع المدني هو الأساس الذي سيُستند إليه لتحقيق أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٩ - السيد فرييرا (البرازيل): قال إن حكومته قد حققت قدراً كبيراً من النجاح في التنفيذ عن طريق خطة وطنية شاركت فيها ١٥ وزارة واستثمرت فيها ثلاثة بلايين دولار في مجالات التعليم، والرعاية الصحية، والإدماج الاجتماعي، والتيسير. وهناك الآن أكثر من ١٥ ٠٠٠ غرفة لمصادر التعلم المتعددة الوظائف تُستغل في الخدمات التعليمية المتخصصة. وهناك نحو ٢ ٣٠٠ حافلة توفر النقل المدرسي لـ ٦٠ ٠٠٠ طالب معوق، كما جرى توظيف أكثر من ٦٠٠ مترجم شفوي برازيلي للغة الإشارة. وقد صدرت شهادات لـ ١١٧ مركز تأهيل متخصص، كما جرى تدريب ٦ ٠٠٠ فني متخصص في الصحة الفموية لمعالجة المعوقين. وجرى تدريب مدرّبين لطلاب الإرشاد في شتى أنحاء البلد، بينما تطبق سياسات عديدة لتخفيف الأعباء الضريبية تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجري تحديد أهداف جديدة، بينما تأمل البرازيل أن يُعترف بها بوصفها بلد المساواة والعدالة والفرص والتنمية المستدامة والرفاه.

هنغاريا، اعتمد مؤخراً بأغلبية كبيرة في الجمعية الوطنية برنامج وطني بشأن الإعاقة يغطي الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥، كما يجري في الوقت الحالي إعداد خطة عمل متصلة بذلك. وقد أدخلت هنغاريا سياسات متعلقة بالإعاقة تستند إلى الاتفاقية، وهي من قبيل قانون بشأن لغة الإشارة، وإدخال القاعدة القانونية القائلة باتخاذ القرار بنظام الدعم، وإنشاء برنامج على الصعيد الجامعي معني بالتوحد، هو الوحيد من نوعه على الإطلاق في أوروبا، واستراتيجية لإنهاء إلحاق المعوقين بالمؤسسات بموجبها سترك ٤ ٠٠٠ شخص في نهاية المطاف مؤسسات الرعاية لينتقلوا إلى الإسكان المجتمعي. وقد بينت الاتفاقية كيفية الشروع مستقبلاً في السياسات المتعلقة بالإعاقة؛ وسوف تواصل الحكومة إيلاء الأولوية لقضايا الإعاقة.

٦٧ - السيد تشوي يونغ - كيون (جمهورية كوريا): قال إن حكومته تسعى إلى إدخال نهج مستند إلى حقوق الإنسان لأجل الاعتراف بالمعوقين كأشخاص أصحاب حقوق. وبوجه خاص، فإنها ستطبق على سياسات مكافحة الفقر نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، وذلك بتوفير المساعدة المالية لذوي الدخل المنخفض من الأفراد والأسر. وسوف يعكس النظام المشخص حالة الأفراد الضعفاء، بما فيهم المعوقون. كما أدرجت الحكومة علاوة إعاقة في نظام المعاشات التقاعدية، وهي تبذل قصارى الجهود لدعم العيش المستقل للقادرين على العمل. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتوسع الحكومة في إعانة تشغيل المعاقين. ويجري في المسوح الوطنية جمع البيانات الإحصائية المصنفة حسب الإعاقة، وهي تستخدم لتنفيذ الاستراتيجية التي اعتمدها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٦٨ - السيدة ماسيجويسكا (بولندا): قالت إن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تشدد عن حق على الإدماج

٧٠ - السيد لامبرتيني (إيطاليا): قال إنه لا يمكن وجود مجتمع شامل للجميع أو تنمية مستدامة دون تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك، فإن تعزيز مشاركتهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ليس مجرد أمر حتمي، بل هو خيار ذكي أيضاً. وقد أنشأت إيطاليا عقب تصديقها على الاتفاقية مرصداً وطنياً دعا كافة أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى القيام، بالمثل، بإنشاء آلية لرصد الاتفاقية. والإعاقة أيضاً محور من محاور تعاون إيطاليا على الصعيد الدولي. وقد وُضعت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالإعاقة بالتشاور مع المجتمع المدني وفي سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، وهي تقوم على خمسة مقومات أساسية، هي: السياسات والاستراتيجيات؛ وتصميم المشاريع الجامعة؛ والبيئة والسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها أو الاستفادة منها؛ والمعونة الإنسانية المقدمة في حالات الطوارئ التي تؤثر على المعوقين في جملة من تؤثر عليهم؛ والاستفادة إلى أقصى حد من أفضل الممارسات التي استنتجتها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال الإعاقة. كما حددت خطة العمل الأولويات الجغرافية وشددت بوجه خاص على تقاسم المعارف والمعلومات. وينبغي أن تراعي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ آراء المعوقين واحتياجاتهم بضمن الإدماج الاجتماعي والسياسي لكافة الأشخاص.

٧٢ - وتقوم اللجان الإقليمية المعنية بشؤون الإعاقة بترجمة القوانين الوطنية إلى برامج وخدمات للمعوقين على الصعيد الشعبي، كوسيلة لبناء قدرتهم على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم المحلية. وتشمل المنافع الجديدة المقررة للمعوقين تخفيضات بنسبة ٢٠ في المائة في الرحلات الجوية الداخلية، والأدوية، والفنادق، والمطاعم، والمراكز الترفيهية، وغير ذلك من أماكن الراحة. ولا ينبغي أن تهمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أولئك الأشخاص، لا سيما في مجالات الأمن الغذائي، والرعاية الصحية، والتعليم، والتشغيل. وينبغي تمكينهم في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفهم عناصر فاعلة في مجال التنمية.

٧٣ - السيدة ونغ كوان بينغ (سنغافورة): قالت إن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يجب أن تراعى في خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تنعكس في الأهداف الإنمائية للألفية. وفي سنغافورة، تمثل الخطة الرئيسية الحكومية للتمكين الإطار لإقامة مجتمع شامل للجميع يُدمج فيه المعوقون إدماجاً تاماً ويمكنهم من تحقيق إمكاناتهم بالكامل. إلا أن الخطة مجرد خطوة أولى، إذ تلزم نظم داعمة لأجل تنفيذها. ويقدم صندوق الباب المفتوح الدعم لسداد التكاليف التي يتكبدها أصحاب الأعمال لتوظيف مستخدمين معوقين وتدريبهم وتوفير ترتيبات تيسيرية

٧١ - السيدة يساراغويري (الفلبين): قالت إن دستور الفلبين يثمن كرامة كل إنسان ويكفل الاحترام التام لحقوق الإنسان كافة. والخطة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تهدف إلى تعميم مراعاة معايير حقوق الإنسان في كافة جوانب الحياة الوطنية وتعكس الالتزام بضمن حقوق الإنسان للفئات الضعيفة التي من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت تدابير لتمكين تلك الفئات الضعيفة بواسطة سياسات تهدف إلى زيادة اشتراكها واندماجها في المجتمع. وقد عمل المجلس الوطني المعني بشؤون

٧١ - السيدة يساراغويري (الفلبين): قالت إن دستور الفلبين يثمن كرامة كل إنسان ويكفل الاحترام التام لحقوق الإنسان كافة. والخطة الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان تهدف إلى تعميم مراعاة معايير حقوق الإنسان في كافة جوانب الحياة الوطنية وتعكس الالتزام بضمن حقوق الإنسان للفئات الضعيفة التي من قبيل الأشخاص ذوي الإعاقة. وفضلاً عن ذلك، اعتمدت تدابير لتمكين تلك الفئات الضعيفة بواسطة سياسات تهدف إلى زيادة اشتراكها واندماجها في المجتمع. وقد عمل المجلس الوطني المعني بشؤون

وأُسْرهم. وبصورة أعم، يجري تعديل السياسات لتشمل المعوقين وأولادهم المعوقين على وجه التحديد. وتشتمل البرامج الحكومية الجديدة على برنامج لزيادة إبراز احتياجات الجهات الفاعلة المحلية والمديرين في ٧٢ بلدية ومجتمع محلي، وستضاف إلى تلك الأعداد أعداد أخرى فيما بعد. وبالمثل، توفر وزارة التعليم لآلاف المعوقين تدريباً متعلقاً بمحو الأمية.

٧٦ - وجرى، عن طريق حملة وطنية وإقليمية للتوعية، تعميم المصطلحات المستخدمة في الاتفاقية للإشارة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي الوقت ذاته، يجري تعديل التشريعات الوطنية لتتماشى مع الاتفاقية والدستور الدومينيكي والقانون رقم ٥-١٣. وقد أُحرز تقدم في مجال التيسير الشامل، لا سيما في قطاع السياحة، وسيعقد في سانتو دومينغو في تموز/يوليه ٢٠١٥ المؤتمر الأول المعني بالسياحة الميسرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو يستهدف أمرين، هما: معالجة التحديات، وإبراز المزايا التنافسية فضلاً عن المنافع الاقتصادية. والسياحة الميسرة ذات طبيعة جامعة، لأنها تجتذب المسنين والنساء الحوامل والأسر التي لديها أطفال رُضع والسياح المشمولين ببرامج الرعاية الصحية. ويجري إدخال أجهزة الإرشاد السمعية في المتاحف، كما جرى تحديد أجزاء سانتو دومينغو التي شُيّدت في عصر الاستعمار لكي تضمن لزوارها درجة عالية من التيسير. وقد اعتمدت المقاصد السياحية، التي من قبيل الشواطئ والكهوف، بوصفها أماكن يمكن الوصول إليها. والسياحة الميسرة أداة ممتازة لتنفيذ الاتفاقية في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لأنها تحقق الدمج بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من ناحية، وحقوق الإنسان، من ناحية أخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

لتوظيف مستخدمين من ذوي الإعاقة. وجرى التوسع في مخطط سُلْف التشغيل ليشمل الأشخاص ذوي الإعاقة وأصحاب أعمالهم، بصرف النظر عن الأعمار؛ وقد أفاد من هذه المخططات آلاف الأشخاص.

٧٤ - وجنّبت الحكومة ثلاثة ملايين دولار للمنح المخصصة لمساعدة شركات النقل على تحمل تكاليف شراء وتعديل الشاحنات المقفلة الصغيرة والحافلات لتحسين إمكانية تنقل الركاب الذين يعانون من متاعب حركية، وستكون كافة الحافلات العامة جاهزة بحلول عام ٢٠٢٠ لتمكين المعوقين من الوصول إلى أماكن الجلوس، باستخدام الكراسي المتحركة. والآن يستطيع مَن يعانون من إعاقات سمعية استخدام الأجهزة الإلزامية المعززة للسمع في القاعات العامة وقاعات الحفلات الموسيقية. وتقضي قوانين البناء باستخدام المعلومات بطريقة برايل وبطريق للمس. ولجعل التكنولوجيا المعاونة في متناول الناس أكثر من ذي قبل، سيجري التوسع في الصندوق الحكومي للتكنولوجيا المعاونة كي يشمل كافة الأشخاص المعوقين بكافة الأعمار ولكافة الأغراض. وقد اعتمدت سنغافورة نهجاً براغماتياً قائماً على النتائج لتستخدمه في إقامة مجتمع شامل للأشخاص المعوقين؛ ومن ناحية أخرى، فإنها ستقدم تقريرها الأولي للجنة في القريب العاجل.

٧٥ - السيد كوربوران (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه ينبغي تعميم مراعاة منظور متعلق بالإعاقة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما ينبغي تعزيز السياسات المتعلقة بالإدماج. وقد قدمت الجمهورية الدومينيكية مؤخراً تقريرها الأولي إلى اللجنة وضاعفت المخصص الميزانوي للهيئة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية. وأجرى المكتب الإحصائي الوطني المسح الأول للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة